السنة: الثامنة المجلد: 08 العدد:02 ص ص: 616- 642
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

إدارة أزمة الفساد وفق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد(UNCAC) ومدى تنفيذها من قبل الدول: الجزائر أنموذجا

Managing the corruption crisis according to the United Nations Convention against Corruption (UNCAC) and the extent of its implementation by countries: Algeria as a model

ابتسام قرقاح*، جامعة باتنة 1
مخبر دراسات في التاريخ والثقافة والمجتمع
Ibtissam.guergah@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 27 / 2023/04 تاريخ القبول: 04 /2023/07

ملخص:

تلعب هئية الأمم المتحدة دورا مهما في معالجة وإدارة الأزمات الدولية باعتبارها الهيئة العالمية، خصوصا القضايا التي تمس التنمية وحقوق الإنسان والبيئة، ومن بين هذه الأزمات العالمية نجد أزمة الفساد، هذه الأزمة المرتبطة بمختلف الجرائم العابرة للحدود، والتي أثرت على التنمية ومجالاتها، لذا تسعى هئية الأمم المتحدة بكل برامجها وهياكلها إتباع إستراتيجية واضحة لإدارة هذه الأزمة العالمية، والحد من إنتشارها على المستوى العالمي من خلال وضع اتفاقية لمكافحة الفساد (UNCAC)، وتسعى الدول جاهدة لتطبيق وتنفيذ هذه الاتفاقية من بينها الجزائر التي استغلت كل طاقاتها ومؤسساتها الحكومية وغير الحكومية، للتصدي لظاهرة الفساد المنتشرة في كل المجالات، وذلك بتنفيد أحكام ومبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث استطاعت في السنوات الأخيرة أن تشرع قوانين وتجدد مؤسسات ملائمة، تعمل على إستقلال القضاء ونجاعته، والمشاركة في المؤتمرات الدولية والاقليمية وحتى العربية، والبحث عن سبل وآليات فعّالة للحد من أزمة الفساد، لتحقيق الأمن والسلام والتنمية، وتجسيد خطة 2030 للتنمية المستدامة على أرض الواقع.

* المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد – الجزائر – خطة 2030 للتنمية المستدامة.

Abstract:

The United Nations (UN) plays a pivotal role in addressing and managing international crises as a global entity, particularly in matters concerning development, human rights, and the environment. Among the various global crises, one of significant concern is the issue of corruption. This crisis is closely linked to transboundary crimes that have detrimental effects on development and its associated domains. Consequently, the UN endeavors to adopt a well-defined strategy, through its programs and structures, to effectively manage this global crisis and curtail its proliferation worldwide.

To this end, the UN has developed the United Nations Convention against Corruption (UNCAC), an international agreement aimed at combating corruption. Nations, including Algeria, are diligently striving to implement and enforce this convention to address the widespread corruption prevalent across all sectors. Algeria has exerted substantial efforts, mobilizing its governmental and non-governmental institutions, to confront the pervasive phenomenon of corruption. These efforts involve the enactment of legislation and the establishment of suitable institutions that work towards bolstering the independence and efficacy of the judicial system. Additionally, Algeria actively participates in international, regional, and even Arab conferences, with the objective of seeking effective strategies and mechanisms to mitigate the corruption crisis. Such endeavors are vital for promoting security, peace, and development while effectively translating the objectives outlined in the 2030 Agenda for Sustainable Development into tangible outcomes on the ground.

Keywords: United Nations, The United Nation Convention Against Corruption(UNCAC), Algeria, the 2030 Agenda for Sustainable Development.

مقدمة:

يواجه العالم اليوم تحديا يهدد ازدهاره واستقراره، هذا التحدي تخطى كل حدود الدول، وتنوعت أشكاله وطرقه، وتطورت تقنياته خاصة مع التحول الرقمي ومختلف التطبيقات الرقمية الذكية التي ساعدت على سرعة إنشاره والتعقيد من عملية الكشف عن مرتكبيه هذا التحدي العالمي هو الفساد، الذي أصبح أزمة عالمية تحتاج إلى إدارة عالمية، تشارك فيها كل الأطراف والفواعل الدولية الرسمية وغير الرسمية، ومن بين الفواعل الدولية التي أخذت على عاتقها هذه المهمة نجد هئية الأمم المتحدة، حيث سعت إلى بذل كل مجهوداتها وطاقاتها لإدارة هذه الأزمة العالمية الخطيرة، والتي تؤثر سلبا على التنمية والتقدم، من خلال عقد مؤتمرات وملتقيات دولية رفيعة المستوى من أجل تحليلها وكشف عن أسبابها والعوامل التي تؤثر فيها، وتجسد عن هذه الملتقيات العديد من الاتفاقيات، أهمها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد(UNCAC).

عقدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) بنيويورك سنة 2003، وتعتبر الأداة الفريدة والنموذج المتميز الدولي والعالمي بذل من أجل تسليط الضوء بشكل كافٍ على هذه المعضلة، التي أصبحت في السنوات الأخيرة من أحد أبرز المعضلات في جميع أنحاء العالم دون إستثناء، فجاءت هذه الوثيقة، للتصدي لهذه الظاهرة ومنعها والقضاء عليها، وعدم التسامح مع مرتكبيها، فالفساد ترتب عليه آثار ضارة على كل المجتمعات، فأثر على الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وشوه الاقتصاد ودهور نوعية الحياة، فزاد الإرهاب بكل أشكاله، وزادت تهديداته، في كل الميادين، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والبيئية... إلخ.

هذه الاتفاقية هي ذروة عمل بدأ منذ عدة سنوات، وتطلب جهودا منتظمة وجادة على الصعيد التقني والسياسي، بهدف إدراج الفساد في جدول الأعمال العالمي، فهي الصك العالمي الوحيد الملزم قانونيا لمكافحة الفساد يعتمد على نهج بعيد المدى وطابع إلزامي للعديد من أحكامها، ممّا أدى إلى عقد العديد من المؤتمرات الدولية، للتعاون الدولي والتفاوض بشأن إدارة ومعالجة أزمة الفساد،

ونشر القيم الانسانية كالأمانة وإحترام وسيادة القانون والمسائلة والشفافية وتعزيز التنمية.

والجزائر كغيرها من الدول عانت كثيرا من الفساد على جميع الأصعدة والميادين، فكانت من الدول السبّاقة للمصادقة على هذه الاتفاقية والتعاون مع هئية الأمم المتحدة، وكذا المنظمات الدولية والاقليمية الحكومية وغير حكومية، من أجل مكافحة الفساد بكل أشكاله وأنواعه، وهذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: كيف تساهم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد(UNCAC) في إدارة أزمة الفساد؟ وما مدى تنفيذها من قبل الدول من بينها الجزائر لتحقيق خطة 2030 للتنمية المستدامة ؟

وتفرع عنها عدة تساؤلات والتي تمثلت في الآتي:

-هل استطاعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) أن تلعب دورا مؤثرا في إدارة أزمة الفساد؟

-ماهي الجهات التي تسهر على تنفيذ وتطبيق هذه الاتفاقية؟

-هل يمكن للآليات مكافحة الفساد التي اعتمدتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) أن تلعب دورا في توجيه بعض الدول من بينها الجزائر في كبح مخاطر الفساد، لتحقيق خطة 2030 للتنمية المستدامة؟

أما بالنسبة الفرضيات فتمثلت في:

-كلما حدّدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أهدافها وغاياتها وممارسات الفساد بدقة ووضوح، كلّما تمكنت دول الأطراف من معرفة تلك الممارسات لمواجهتها.

-كلما كانت هناك ارادة سياسية حقيقية من قبل صنّاع القرار وتعاونهم الجاد مع الفواعل غير الرسمية، أدّى ذلك لتطبيقها الفعلي لآليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ويتم الاعتماد على المقترب النظمي لمعرفة كيف تتم عملية إدارة أزمة الفساد وفق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الف ساد (UNCAC)، والتي تعتبر من البيئة الخارجية، وما مدى تطبيقها من قبل الدول الأطراف من خلال و ضع الأجندات والقوانين لادارة هذه الأزمة والسهر على تنفيذها، ثم ترجع على شكل مدخلات من جديد عن طريق التغذية العكسية، من خلال فرض العقوبات الصارمة على مخالفي تطبيقها وتنفيذها. أما المنهج المنا سب في هذه الدرا سة هو المنهج الو صفي والتحليلي لو صف وتحليل أزمة الف ساد، ومختلف أهداف وغايات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الف ساد، ومدى تطبيقها من قبل دول الأطراف، وكشف بعض مظاهر الفساد في الجزائر وعرض جهود الجزائر واستراتيجياتها في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من خلال تضافر جهود الدولة وكذا مؤ سسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. والهدف من هذه الدرا سة هو إعتبار الفساد محرك الأزمة، ومدى تنفيذ الدول لاتفاقية مكافحة الفساد على مستوى إداراتها.

وسيتم التطرق في هذه الدراسة إلى:

عدة سنوات من التسامح مع مزيج من اللامبالاة والسخرية والإنكار، أصبح الف ساد هدفا لعمل دولي جاد (Brademas & Heimann, 1998, p. 17)، حيث بدأت هئية الأمم المتحدة مشروع الألفية الجديدة لتحديد الرؤية المستقبلية لدول العالم، بم شاركة العلماء ووا ضعي الـ سيا سات بالمنظمات الدولية والحكومات والـ شركات، لتوفير معطيات ومواجهة الأزمات العالمية لتح سين الو ضع البـ شري، ويعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 61/55 المؤرخ في ديسمبر 2000 الذي أنشأت بموجبه لجنة مخصصة للتفاوض بشأن صك قانوني دولي فعّال لمكافحة الفساد، وجسدت الأمم المتحدة من خلال اتفاقتين دوليتين هما: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، 2000). واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الف ساد عام 2003، و سيتم التركيز على الاتفاقية الثانية باعتبارها الأشمل والأدق.

المحور الأول: الاطار النظري للفساد وإدارته:

أولا / مفهوم الفساد: يستخدم مصطلح "الفساد" لوصف مجموعة واسعة من السلوكات غير الشرعية، بما في ذلك الرشوة والاختلاس وإساءة استخدام السلطة والابتزاز والإثراء غير المشروع والعمولات والاتجار بالنفوذ بالإضافة إلى الاجراءات المرتبطة بالأنشطة الفاسدة مثل: غسيل الأموال والتستر وتعطيل العدالة، ولا يوجد مفهوم شامل ومقبول عالميا للفساد، فكان النهج البديل هو تحديد الأفعال أو الجرائم التي تشكل ممارسات فاسدة، بشكل عام تشترك في عنصرين، الأول: أنها تنطوي على إساءة استخدام السلطة في القطاع العام والخاص. والثاني: الأشخاص الذين يسيئون استخدام السلطة للحصول على منفعة لا يحق لهم الحصول عليها (Christopher , Casey , Matthew, & Poonam, 2014, p. 12). وسيتم إعطاء بعض التعريفات للفساد فقد عرفه العالم روبرت تيلمان R.Telman بأنه: "يسود في بيئة تساند فيها السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطيا، وتتم معظم المعاملات في سرية نسبية ولا تفرض عليها جزاءات رسمية، كالرشوة وتوظيف الأقارب من غير ذوي المؤهلات والخبرات وما إلى ذلك". (بن مشري و فرحاتي، 2009، صفحة 12).

ومنذ منتصف التسعينات، احتلت قضية الفساد مكانة بارزة في جدول الأعمال العالمي، حيث تبنت المنظمات الدولية بما في ذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والأمم المتحدة، اتفاقيات تطالب أعضائها بسن قوانين تحظر الرشوة والابتزاز. كما أعلنت الوكالات المالية الدولية، لا سيما البنك الدولي عن برامج تهدف إلى ضمان تعاقد عادل ومفتوح لمشاريعها ووقف الاختلاس من قبل المسؤولين الحكوميين. (Heineman & Heimann, 2006, p. 1)

حيث تعرفه منظمة الشفافية الدولية: بأنه سوء إستغلال الوظيفة العامة أو السلطة، لتحقيق مكاسب خاصة. (محمد عمارة، 2012، صفحة 88).

ويعرف البنك الدولي الفساد بأنه: "إستغلال أو إساءة إستعمال الوظيفة العامة من أجل مصلحة شخصية". (موراد، 2019، صفحة 52).

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP): يعرف الفساد بأنه: "إساءة إستعمال السلطة المخولة لتحصيل كسب خاص". (موراد، 2019، صفحة 56)

كما يعرف الفساد حسب ما جاء في مقدمة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي ألقاها الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" بأنه: وباء غادر يترتب عليه نطاق واسع من الآثار السلبية والضارة في مختلف المجتمعات لأنه يقوض الديمقراطية و سيادة القانون، ويؤدي إلى إرتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وتشويه الأسواق ويفسح المجال للجريمة المنظمة والإرهاب وغير ذلك من التهديدات التي تؤثر على الأمن الإنساني (عنان , كوفي؛، 2004، صفحة 5).

وتوجد هذه المعضلة في جميع الدول، وعلى كافة الأصعدة: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...إلخ، إلاّ أن آثارها في العالم النامي أكثر ما تكون تدميرا. وذلك أن الفساد يؤدي إلى تحويل الأموال المعدة للتنمية وتقويض قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية، ويؤدي إلى التحيز والظلم ويثبط الإستثمار الأجنبي، الفساد عنصر أساسي في تدهور الأداء الاقتصادي وعقبة كبيرة في طريق التنمية وتخفيف حدة الفقر وبالتالي يعيق خطة 2030 للتنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، من أجل القضاء على الأزمات الدولية أوالتخفيف منها. (عنان , كوفي؛، 2004، صفحة 5).

إذن الفساد هو إنحراف في استخدام الصلاحيات المخولة لأفراد طبعيين أو اعتباريين، في إطار مؤسسي يخولهم ممارسة هذه الصلاحيات لاستخدامها في أغراض و حدود معينة. نتيجة لتوافر درجة عالية من الصلاحيات، ولتوفر الحكم التقديري لحائزي السلطة، مع ضعف المسائلة والرقابة والحساب على إستخدام السلطة. (سليم ، عاشور ، و الشعيبي، 2010، صفحة 34)

ثانيا/أنواع الفساد والظروف الملائمة لانتشاره: توجد العديد من أنواع الفساد سيتم التركيز على الفساد المتعلق بالأنشطة والمجالات: وتشمل (الكبيسي، 2005، الصفحات 78-79): الفساد السياسي للقيادات المنتخبة ورجال الأحزاب والنقابات. والاستشاريين المشاركين برسم السياسات العامة من أعضاء المجالس العليا، والفساد الإداري كالبيروقراطية العاملة في القطاع العام والخاص والمختلط.

بالإضافة إلى الفساد الاقتصادي لرجال الأعمال والمصارف والبنوك وشركات التوظيف الأموال وإستثمارها والمتعاملون بالاقتصاد غير الرسمي والسوق السوداء.

أما الظروف الملائمة لانتشاره نجد: (شلبي، 2012، صفحة 12)

- البنية الحكومية المتناحرة، وتركيز السلطة بيد صنّاع القرار وهم عمليا غير مسؤولين عن الشعب، بالإضافة إلى غياب الديمقراطية أو عجزها.

-مع العجز المعلوماتي من خلال إنعدام الشفافية في الحكومة، إهمال ممارسات حرية التعبير والصحافة بالإضافة إلى ضعف المسائلة وإنعدام الإدارة المالية، والمحفزات وظروف اجتماعية قاسية.

ثالثا/ إدارة أزمة الفساد: في عصر العولمة والانفتاح التكنولوجي تعددت وتنوعت الإدارات الحديثة، كمدخل لعلاج الفساد وإدارته، ومن أهم هذه الإدارات نجد إدارة الأزمات، التي برزت كمجال متنامي من الاهتمام الأكاديمي الذي ركز على ما تقوله المنظمات وما تفعله بعد الأزمة، وكيف تنفذ الإدارة استراتيجية الاستجابة للأزمات لإصلاح الشرعية التنظيمية واستعادة الثقة، حيث يعالج الفساد من منظور إدارة الأزمات باتباع الخطوات التالية:

-لابد من تكوين فريق عمل متكامل يعمل بتعاون للقضاء على الفساد ومسبباته.

-العمل على حل المشكلات المصاحبة للفساد بتحديد المشكلة وإجراء المشورة ومن ثم إختيار الحل الأنسب من الحلول المتاحة للخروج من الأزمة (جاد، 2017، الصفحات 594-595).

-تحديد مواطن الخلل ومصدر الأزمات فيتم تكوين فريق احتياطي تعبوي وقائي يمكن استخدامه إذا حصلت الأزمة.

-المشاركة الديمقراطية للتعامل مع الأزمات فيتم الافصاح عن الأزمة وعن خطورتها وكيفية التعامل بكل شفافية وديمقراطية.

-محاصرة الأزمة في نطاق ضيق ومحدود، بهدف إيجاد الحلول النهائية والناجعة لأسبابها بقصد منع تفاقمها وإزدياد حدتها (بورزان، 2021). أما مراحل إدارة أزمة الفساد تتمثل في (Hart، 2016، صفحة 2):

1/تحديد الأزمة: من خلال تحديد نوع أزمة الفساد، ومختلف السلوكيات الفساد، إلى جانب البيئة المحيطة بهذه الأزمة.

2/ تقييم الأزمة: بمعنى ما مدى خطورة هذه الأزمة، من خلال قياس الاحتمالية وقياس التأثير أو الحجم.

3/التخفيف من الأزمة: للتقليل من التكرار المحتمل أو تأثير السلوكيات المحددة، وقد تشمل إجراءات تعزيز العمليات الداخلية، وإجراءات الأنشطة للتخفيف من الظروف الخطرة في البيئة الداخلية أو الخارجية أو كليهما.

وأفضل هذه المنظمات الدولية والهيئات العالمية التي كانت لها محاولة جادة وفعلية على أرض الواقع، لإدارة ومعالجة أزمة الفساد هي هيئة الأمم المتحدة من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

المحورالثاني: التعريف باتفاقية مكافحة الفساد للأمم المتحدة، وأهدافها: تعتبر الاتفاقية تتويجا لعمل بدأ منذ عدة سنوات، وتطلب الأمر جهودا منهجية على المستوى الفني والتقني، ثم على المستوى السياسي، بهدف وضع أزمة الفساد على جدول الأعمال العالمي، وأتاح كل من مؤتمر مونتيري الدولي بشأن تمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ فرصا للحكومات للتعاون لمواجهة هذه الأزمة المدمرة للتنمية (UNITED NATIONS Office on Drugs and Crime، 2004، صفحة 6).

أولا/**التعريف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**(UNCAC):

هذه اتفاقية متعددة الأطراف تعنى بمكافحة الفساد، فتحت باب التوقيع عليها في الفترة الممتدة من 09-11ديسمبر2003، ثم إنتقل مكان التوقيع عليها في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، ودخلت حيز التنفيذ في 14ديسمبر 2005، ضمت 174دولة. تتكون هذه الاتفاقية من 71مادة مقسمة على ثمانية فصول، وتلزم الدول الأطراف بتنفيذ هذه المواد، أما عن صك التنفيذ هذه الاتفاقية فيتمثل في

مؤتمر الأطراف لاتفاقية مكافحة الفساد، الذي انعقد في المكسيك، تؤكد الأحكام العامة من خلال نص المادة الرابعة على مبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ثانيا/ أهداف الاتفاقية وغاياتها الأساسية:

تركز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أهداف رئيسية هي: (الأمم المتحدة، 2004، صفحة 9).

1/التدابير الوقائية العامة: نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

- على أن تقوم كل دولة طرف في الاتفافية وفق نظامها القانوني بوضع وتنفيذ سياسات فعّالة منسقة لمكافحة الفساد، وإحداث هئية أو هئيات مكافحة الفساد تتولى عملية التنفيذ والتنسيق.
- إرساء وترويج ممارسات فعّالة تستهدف منع الفساد.
- إجراء تقييم دوري للصكوك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة، بغية تقرير مدى كفايتها لإدارة الفساد.
- تعاون دولي وإقليمي لتعزيز وتطوير مبادى الحوكمة الرشيدة، وكذا مختلف المشاريع والبرامج الدولية الرامية لمنع الفساد.

2/التجريم وإنفاذ القانون: من خلال إعتماد كل دولة طرف العديد من التدابير تشريعية وتدابيرأخرى لتجريم الأفعال المخالفة للقوانين.

3/التعاون الدولي: إن هئية الأمم المتحدة استطاعت بناء أنماط مختلفة من التعاون الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان والتصدي لقضايا البيئة والتنمية وحتى إصلاح النظم المؤسساتية للدول، وتسعى لتنسيق التعاون الدولي في مكافحة الفساد (السعدي، آليات المجتمع الدولي في مكافحة الفساد-دراسة في آليات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2021، صفحة 12)، من خلال وضع أهداف مشتركة تدرج شبكة متعددة الأطراف، تمتد من الدولة إلى الكيانات الفوق وطنية كمنظمات الدولية الحكومية وغير حكومية، وعلى مستويات متعددة: المحلية الوطنية والاقليمية العالمية، وهذا ما أسمته "ماري كالدور" "Mary kaldor" بالشبكات الأفقية العالمية العابرة للحدود (Shahrbanou & Horizontal transnational global network

(Anuradha , 2007, p. 72)، هذا التعاون تضمنه الفصل الرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بالتحديد المواد من 43-49، لتعزيز التعاون الدولي، حيث يتعين على الدول الأطراف مساعدة بعضها البعض في التحقيقات والاجراءات الخاصة بالمسائل المدنية والإدارية ذات الصلة بالفساد، وكذا تقديم أشكال محددة من المساعدة القانونية المتبادلة في مجال جمع ونقل الأدلة وإستخدامها وتسليم ونقل الأشخاص المحكوم عليهم.

4/إسترداد الموجودات: كرسها الفصل الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهو مبدأ أساسي في الاتفاقية، حيث يتم تعين سلسلة من الآليات بما في ذلك إجراءات المدنية والجزائية، يتم فيها تتبع الأصول وتجميدها ومصادرتها وإعادتها للدولة الطرف المطالبة بها .

هذا المبدأ في غاية الأهمية بالنسبة للدول النامية، خصوصا بعدما زادت أزمة الفساد في نهب ثرواتها الوطنية، فهي بحاجة ماسة الى الموارد لاعادة الإعمار وتنمية هذه الدول.

5/المساعدة التقنية وتبادل المعلومات: أكدت الأمم المتحدة من خلال اتفاقيتها لمكافحة الفساد على ضرورة استخدام تقنيات جدّ متطورة وكذا تبادلها مع الدول النامية، لأن التكنولوجيا المتطورة هي الأداة للكشف عن الفساد، وإستخدام أحدث التقنيات لخلق نظام أكثر شفافية ولتسهيل تعامل الحكومة مع المجتمع المدني وكذا القطاع الخاص خصوصا في مجال تحصيل الضرائب والمشتريات العامة، للتغلب على البيروقراطية (كلاروس، 2014، صفحة 7).

تسعى كل الدول الأطراف إلى بذل كل جهودها لتنفيذ هذه الاتفاقية وجعلها الآلية الأساسية للإدارة أزمة الفساد.

المحور الثالث: عرض بعض التجارب الناجحة في إدارة أزمة الفساد وفق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

بهدف تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد بشكل جيد، ساهمت الأمم المتحدة على مختلف مستوياتها الإدارية والتنفيذية، بإعداد مشروع قانون استشاري للفساد، يعمل على تطبيق مجموعة من التدابير تتعلق بأزمة الفساد وزيادة الشفافية في المعاملات، وكذا إنشاء آلية متابعة وتنفيذ أطلق عليها "مؤتمر الدول الأطراف"

الذي ينعقد بـ شكل دوري وفقا لنظامها الداخلي، هو بمثابة منبر عام للدول الأعـ ضاء للتباحث حول أنجع الطرق لتنفيذ الاتفاقية وتعزيز التعاون فيما بينها، وأهمها مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الفـ ساد الثالث بالدوحة عام 2009 الذي نجح في الو صول إلى اتفاق جماعي لو ضع آلية تحتوي على الإجراءات والعمليات من أجل القيام بإ ستعراض لتنفيذ الدول للاتفاقية، تـ ضمن هيئة إ شراف تدعى فريق ا ستعراض التنفيذ، وقد اذ ضمت معظم الدول العربية إلى اتفاقية الأمم المتحدة، وتوجد سبع دول شكلت هئيات مـ ستقلة هي: المملكة العربية الـ سعودية، فلـ سطين، الأردن، اليمن، المغرب، مـ صر والجزائر فأ صبح لبعض هذه الدول قوانين لإدارة أزمة الفساد (ممدوح حسن أحمد، 2018، الصفحات 22-23).

وتتكون هذه العملية من دورتين مدة كل منهما خمس سنوات.

-الدورة الأولى (2010-2015): تغطي الفـ صل الثالث بـ شأن التجريم وإنفاذ القانون والفصل الرابع بشأن التعاون الدولي.

-الدورة الثانية (2015-2020): تغطي الفـ صل الثاني حول التدابير الوقائية والفصل الخامس حول استدراد الموجودات.

ويخضع ما يقارب من ربع الدول الأطراف لا ستعراض في كل سنة من السنوات الأربعة الأولى، والسنة الخامسة مخصصة لأي تأخير غير محسوب.

الشكل: نموذج إدارة أزمة الفساد وفق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها من قبل دول

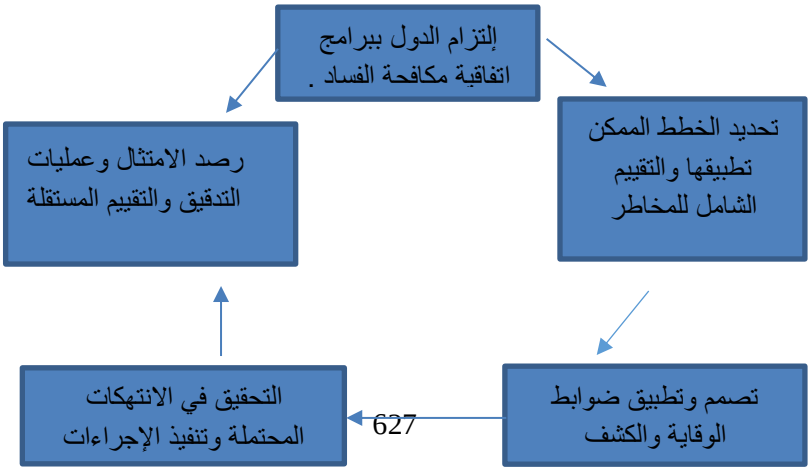

المصدر: (الدفاع، 2017، صفحة 5)

ومن أهم الدول التي نجحت في تطبيق وإدارة ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نجد التجربة النيجرية التي كانت من بين الدول العشرة الأولى التي يتوغل فيها الفساد، وكان أكثر من 60% من شعبها يعيش تحت خط الفقر وتراكم الديون في الداخل والخارج، بالإضافة إلى انخفاض مخزون النقد الأجنبي وعجز إراداتها عن تغطية أجور العاملين في القطاع العام وعجز الميزان التجاري، لكنها إستطاعت تحديد هذه المشكلات بدقة لتضع لها استراتيجيات وآليات فعّالة.

أما بالنسبة للدول العربية فقد تمكنت من إبرام الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في القاهرة في 12/21/ 2010 تتقارب تنظيميا وتجسد مبادى وأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لتعزيز التعاون العربي والدولي المشترك لمنع الفساد ومكافحته. وقد بلغ عدد موادها خمسة وثلاثون مادة، معظمها يهدف إلى تعزيز وتسهيل التعاون الدولي لمكافحة الفساد، لتحقيق غايات وأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. (السعدي، المجتمع الدولي ودوره في مكافحة الفساد :دراسة في آليات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2020، صفحة 155)، وقد نجحت العديد من الدول العربية خصوصا دول الخليج مثل: قطر التي أصبحت معلما أساسيا في الجهد الدولي المشترك لإدارة أزمة الفساد وتعزيز الالتزام، بالإضافة إلى البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة 2016- 2021 الذي أنجز مشاريع تهدف لتعزيز قدرات الدول خاصة النامية، في مجالات عديدة أبرزها: نزاهة القضاء، ومحاربة المفسدين، تحصين الشباب من الجريمة حيث استفادة منها أكثر من مائة دولة (الإعلامي، 2021، صفحة 2). فحسب مؤشر السلام العالمي لعام 2022 قطرهي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين أكثر الدول سلمية على مستوى العالم (Institute for Economics and peace, 2022).

المحور الرابع: جهود الجزائر في إدارة أزمة الفساد وفق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

أولا/ واقع أزمة الفساد في الجزائر:

الجزائر كغيرها من الدول السلطوية تعاني من تفشي أزمة الفساد ومن أخطرها على الإطلاق، مثلما كان يقول عنه "دانيال كوفمين" إن الفساد الأعظم هو فساد ممارسة النفوذ على إصدار القوانين واللوائح والأنظمة، بما يخدم مصالح شخصية ومصالح ذاتية وأمور قصيرة، تستهدف خدمة قطاعات أو مجموعات معينة حتى داخل المنظمات وتعمل على مستوى الاستراتيجيات. (سليم ، عاشور ، و الشعيبي، 2010، صفحة 34). قد وضحه الكاتب "محمد حليم ليمام" بأنه "فساد نسقي" لأنه يتحول إلى قاعدة وليس إستثناء، إنه حاجة الأنظمة إلى الفساد، من أجل الوصول إلى السلطة والبقاء، حيث حصلت أربعة متلازمات تفصل ظاهرة الفساد النسقي في الجزائر (ليمام، 2017، صفحة 38)، خصوصا بعدما فشلت الديمقراطية القصيرة، ووجد أصحاب السلطة الفعليون فرصة سائحة لاستمرار حالة الفوضى واللاستقرار.

وكانت أكثر فترات الحكم فسادا، فترة حكم الرئيس"عبد العزيز بوتفليقة" حيث خلال عشرية كاملة ظل الفساد السياسي والاقتصادي يتغذى من العنف والسياسات الحكومية التي وضعها النظام بما يسمح باستمرارية السلطوية، في ظل تغييب آليات المساءلة، وأصبح الخلط بين السلطة والثروة أمرا جائزا (ليمام، 2017، صفحة 40).

وتجسد ذلك بالأرقام حيث إحتلت الجزائر مرتبة متدنية جدا في ترتيب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية عام 2006 الذي صدر في برلين بحصولها على 3.1 نقطة من مجموع 10 نقاط ، كما أنها ترفض استقبال خبراء أممين بشبهة التدخل الداخلي ورفضت تزويد المؤتمر الأممي لمكافحة الفساد الذي انعقد في مؤتمر الدوحة بأية معلومات وبرامج (حجاج، 2009، صفحة 1)، هذا الموقف يناقض ويتعارض مع آليات اتفاقية الأمم المتحدة.

والقضاء الفعلي على الفساد في الجزائر سيؤدي إلى انهيار النظام السياسي بأكمله، تجسد ذلك في الحراك الشعبي الذي طالب بتغيير كلي للنظام

الجزائري واقتلاع المفسدين من جذورهم، إلاّ أن هذا الأمر يتطلب جهودا وإرادة حقيقية متكاملة سواء من الشعب أو من طرف السلطة، وهذا ما جاء في الديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بأن عملية مكافحة الفساد لا تتم من طرف واحد، وإنّما عملية مشتركة ومتكاملة.

ثانيا/ تطبيق الجزائر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

تصنف الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا، ففي سنة 2018 احتلت المرتبة 105عالميا، حسب التقريرالتحليلي لمنظمة الشفافية الدولية، ويرجع السبب إلى الفساد السياسي كما تم التوضيح، وكذا الغموض الذي يكتنف تسييرالاقتصاد الجزائري وعدم إستقلالية القضاء (جار الله، صفحة 243) ؛ لكن في السنوات الأخيرة وبعد التعديلات التي قامت بها الدولة في دستور 2020 أكدّت نيتها الحقيقية على تطبيق ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال:

1/المصادقة على الاتفاقية: صادقت الجزائر بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 19 أفريل 2004 بموجب مرسوم رئاسي رقم 04-128 (الديوان المركزي لقمع الفساد، 2004) ؛ لكن في الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في شرم الشيخ بمصر أكدّت الجزائر التزامها الكامل باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وسعيها الدائم لموائمة منظومتها القانونية الوطنية وأحكامها للاتفاقية. (الديوان الوطني لقمع الفساد، 2021).

2/أهم التدابير الوقائية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: انتشر الفساد في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والإدارية...إلخ، فأصبح العديد من الأشخاص يدفعون الرشاوى من أجل الوصول إلى أهدافهم؛ (Corruptiont, 2016) ومن أهم التدابير والاجراءات التي قامت بها الجزائر:

أ/تبني الحكومة الجزائرية المنصات الرقمية في جميع مجالاتها: منذ سنة 2020 والحكومة الجزائرية تسعى جاهدة بكل إمكاناتها بهدف تبني البيانات التكنولوجية والرقمنة (بدران، بلا تاريخ، صفحة 5) لتحقيق النقلة

النوعية لكشف الفساد ومرتكبيه؛ تضمن دستور 2020 دورالتكنولوجيا في بناء اقتصاد وأنظمة اجتماعية وبيئية شاملة قادرة على الصمود أمام مختلف التحديات والعراقيل. (الديمقراطية، 28 محرم 1442 الموافق ل16 سبتمبر 2020).

ب/حماية المال العام: اعتماد مقاربة قانونية شاملة لملف (الأموال المنهوبة): من خلال تفعيل الأدوات القانونية المتاحة في إطار الاتفاقيات الدولية والاقليمية لاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث وضح السيد وزير الداخلية عزم الدولة الجزائرية في مكافحة الفساد والمفسدين وإسترجاع أموال الشعب المنهوبة من خلال تجنيد كل مؤسسات الدولة وعلاقاتها الدبلوماسية في ظل إحترام القانون. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021).

ج/ التدابير الوقائية في القطاع العام: اعتماد وترسيخ نظام توظيف المستخدمين المدنين يقوم على مبادئ الشفافية، الكفاءة ومعايير موضوعية كلها اعتمدها المشرع الجزائري في التوظيف بالقطاع العام، حيث نص القانون الأساسي للموظف العمومي 06-03 والنصوص المنظمة على تلك الأحكام والمبادئ والاجراءات. (بن الشيخ عبد الباسط؛ يامة إبراهيم، 2020، الصفحات 155-157).

د/ إستقلال القضاء: أكدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على إستقلالية القضاء في المادة 11، لدوره حاسم في إدارة ومعالجة أزمة الفساد، وعلى كل دولة وضع مبادئ أساسية لنظامها القانوني دون المساس بإستقلالية القضاء لدعم النزاهة ودرء فرص الفساد في وسط الجهاز القضائي(المادة 12من القانون 06-01) ؛ ورغم وجود العديد من العوائق ففي سبتمبر2006 اجتمع المجلس الأعلى للقضاء و صادق على مدونة أخلاقيات مهنة القضاء (عثمانية و تافروت، 2017، الصفحات 84-85) ؛ وجدّد الرئيس سنة 2022 تعهده بإستكمال بناء دولة الحق والقانون؛ من خلال إعطاء السلطة القضائية المكانة المتميزة التي تستحقها لتكريس دعائم القوة والاستقلال والنجاعة.

3/ في مجال التعاون الدولي للاسترداد الموجودات: لقد تبنى المشرع الجزائري مفهوم استرداد الموجودات بعد المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

الف ساد، وإ صدار القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الف ساد ومكافحته؛ وا سترداد عائدات جرائم الف ساد في القانون ا لداخلي(الـ باب ا لخامس من الـ قانون 06-01) ؛ وكر ست م بدأ التـ عاون والمساعدة في مجال تبادل المعلومات كـ شف ؛ تجميد؛ حجز ومصادرت عائدات الفساد لعادتها لأصحابها الشرعيين (الأخضري، 2021، صفحة 13)

شاركت الجزائر في الدورة الثامنة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الف ساد إلى جانب العديد من الدول كم صر، تونس، أنغولا، الـ صين، أندونيـ سيا، كازاخستان، كينيا، باكستان، جنوب إفريقيا، فلسطين، السودان بمقترح الذي قدمته نيجريا حول تعزيز آليات استراد الموجودات لدعم جدول أعمال الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة. (الديوان المركزي لقمع الفساد، 2019)

وتجـ سد ذلك بمعالجة قـ ضايا الف ساد الكبرى، التي تميزت بتحويل أو دفع عمولات في الخارج، كقضية عاشور عبد الرحمان خليفة، سوناطراك، الطريق الـ سريع شرق/غرب، اتـ صالات الجزائر وطحكوت ومحا سبة العديد من كبارالسيا سيين والمسؤولين، وتجميد مبالغ مالية معتبرة من عدّة دول (فرنسا، سويسرا، لوكسمبورغ، النمسا...إلخ).

4/في مجال و ضع الـ سيا سات ومـ شاركة المجتمع المدني وتطبيق مبادئ الحوكمة الر شيدة لإدارة أزمة الف ساد: تعمل الجزائر جاهدة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الف ساد، كاتخاذ تدابير منا سبة لتـ شجيع مؤ سـ سات المجتمع المدني للمـ شاركة الفعّالة في إدارة أزمة الفساد ومكافحته، خصو صا أن الف ساد لا يؤثر فقط على الحكو مات، بل في كل القـ طا عات الـ عا مة والخاصة من خلال إعاقة النمو الاقتصادي وإلحاق الأذى بالمستهلكين والأعمال التجارية، وتـ شويه المنافـ سة، وتـ شكيل مخاطر ذات الـ صلة بالـ صحة والـ سلامة (الأمم المتحدة، 2017، صفحة 29) ودعم جانب الرقابة والتقييم لكافة أعمال القـ طاع العام في الـ دولة، وإ عداد التـ قارير الـ خا صة بمراقبة تنفيذ الخطط والا ستراتيجيات ومـ ستوى تنفيذ القوانين وكـ شف مواطن الف ساد والمف سدين ونـ شر تقارير تعدها لرأي العام والجهات المحلية، من أجل تفعيل المـ سائلة والشفافية (هشام عبد الكريم؛ شوية مسعود؛، 2020، صفحة 71) ومن أهم

هذه التدابير: (السعدي، المجتمع الدولي ودوره في مكافحة الفساد: دراسة في آليات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2020، صفحة 173)

- توعية المجتمع بخطرالفساد وأسبابه وما يمثله من خطرعلى مصالحه.

- القيام بأنشطة إعلامية تساهم في عدم التسامح مع الفساد وكذلك برامج التوعية .

- تعريف المجتمع بمختلف الهيئات المسؤولة عن إدارة أزمة الفساد وتوفير سبل الاتصال بها للتقليل من هذه الأزمة.

5/منع الفساد في القطاع الخاص والتعاون معه: تعمل الجزائر وفقا لقوانينها الداخلية لإدرة أزمة الفساد، المادة 13، حيث تتخذ تدابير لمنع تورط القطاع الخاص في الفساد (وزارة العدل، 2006، صفحة 8)، من خلال مراقبة مختلف السجلات، وكشف البيانات المالية ومعايير المحاسبة ومراجعة الحسابات. (السعدي، المجتمع الدولي ودوره في مكافحة الفساد: دراسة في آليات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2020، صفحة 173)، لمنع القيام بالأفعال تزيد من حدة وخطورة الفساد (وزارة العدل، 2006، صفحة 8) كما توضح المادة 14 معاييرالمحاسبة المعمول بها في القطاع الخاص للوقاية من الفساد وذلك بمنع ما يأتي:

- منع حسابات خارج الدفاتر.

- تسجيل نفقات وهمية، أو قيد التزامات مالية دون توضيح غرضها.

-إستخدام مستندات مزيفة أو الاتلاف العمدي لمستندات المحاسبة قبل انتهاء الآجال المنصوص عليها في في التشريع.

6/ شاركت الجزائر في العديد من المؤتمرات العربية والاقليمية والدولية:

رغبة منها في تفعيل الجهود العربية والدولية الرامية لادارة أزمة الفساد العابر للحدود الوطنية، لا سيما ما يتعلق بتسليم المجرمين وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة، وكذا إسترداد الممتلكات، ومن أهم مشاركاتها نذكر:

أ/ المشاركة في العديد من الدورات التي تعقدها الأمم المتحدة في اطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: نذكر على سبيل المثال الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لدعم أعمال خطة

2030 للتنمية المستدامة في أبو ظبي20 ديسمبر 2019، والوقوف على أهم التحديات والممارسات الجيدة، وتم التأكيد على أهمية التعاون الدولي وتبادل المعلومات بين الهيئات المكلفة بادارة الفساد، وخلال هذه الدورة صادق المؤتمر على جملة من القرارات ترمي إلى تكريس الممارسات الفضلى في جميع المجالات. (الأمم المتحدة، 2019)

ب/الملتقى الاقليمي للسلطات انفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد بالعاصمة التايلاندية بانغكوك خلال الفترة 29-31أوت 2022: شاركت الجزائر في هذا الملتقى الذي نظمته اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد بتايلاندا بالاشتراك مع وزارة العدل بجمهورية كوريا والمكتب الاقليمي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات(UNODC) ببانجكوك، تم التأكيد على مساعي السلطات الجزائرية لاسترجاع العائدات الموجودة في الخارج وأهمية التعاون الدولي في مختلف صوره لأجل حرمان المفسدين منها وإرجاعها إلى أصحابها الشرعيين. (الديوان الوطني لقمع الفساد).

ج/المشاركة في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد من خلال جامعة الدول العربية: واقتناعها بأن الفساد جريمة تتخذ أشكالا عديدة ولها آثار سلبية على القيم الأخلاقية، الحياة السياسية والاقتصاد والمجتمع ؛ وباعتبار أن مكافحة الفساد لا تقتصرعلى السلطات الحكومية بل تشمل الأفراد أيضا ومؤسسات المجتمع المدني التي يجب أن تلعب دوراً فعّالاً في هذا الصدد؛ ورغبة منها في تفعيل الجهود العربية والدولية كما وردت في أهداف ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة؛ ومختلف المعاهدات والاتفاقيات في مجالات التعاون القضائي والأمني لمنع ومكافحة الجرائم.

د/مشاركة الجزائر في الدورة 37 لمجلس وزراء العدل العرب في ديسمبر 2021: شاركت الجزائر واقترحت على المجلس "إعداد بروتوكول عربي" من أجل استرجاع الأموال المهربة إلى الخارج. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021)

ثالثا/ أهم الا ستراتيجيات التي قا مت بها الجزائر لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

ا ستحدثت آليات جديدة لمواجهة مختلف التحديات، وكلّفت كل الجهات بالتزام والـ سهر على تنفيذها لا ستعراض نتائجها في المؤتمرات التي تعقدها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأهم هذه الآليات:

1/تطوير المنظومة التشريعية في الجزائر: من خلال تعزيز تر سانة قانونية خا صة بإدارة أزمة الف ساد و ضمان الـ شفافية وذ شر ثقافة التقييم والمـ سائلة لجميع الجرائم المن صوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة ويعاقب عليها في التـ شريع الجزائري. خا صة التعديلات التي م ست د ستور 2016 بموجب المادتين 202-203 وكذا إ صلاحات هامة حيث أ صدرت قانون 06- 01 المتعلق بالوقاية من الف ساد ومحاربته، القانون 05-01 المتعلق بالوقاية ومكافحة تبييض الأموال الأمر 05- 06 المتعلق بحركة رؤوس الأموال، والقانون 07-01 المتعلق بتضارب المـ صالح والالتزامات الخا صة ببعض الوظائف والمنا صب (مهدي، 2015، صفحة 10)، والأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض (الديوان المركزي لقمع الفساد، 2019).

2/ استحداث أجهزة لإدارة أزمة الفساد:

تطبيقا لأحكام الف صل الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة، تم ا ستحداث في الجزائر العديد من أجهزة متخ صصة بإنفاذ القوانين منع الف ساد ومكافحته وإ شاء آليات للتن سيق فيما بينها ومع الـ سلطات القـ ضائية، وأجهزة التحقيق لتعزيز منع أفعال الف ساد ور صدها والتحقيق فيها (إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2017، صفحة 12)

أ/الديوان المركزي لقمع الفساد: المنشئ بموجب المرسوم الرئاسي11-426 المؤرخ في8 دي سمبر 2011، يحدد تـ شكيلة الديوان المركزي لقمع الف ساد وتنظيمه وكيفيات سيره، المعدل بموجب المر سوم الرئا سي 14-209 المؤرخ في 23 جوان 2014 (الدين، 2018، صفحة 1015).

ب/إ نشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الف ساد ومكافحته: المن شأ بموجب المرسوم الرئاسي 06-413 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، المعدل والمتمم بالمرسوم

الرئا سي 12-64 المؤرخ في 7 فيفري 2012. (الدين، 2018، صفحة 1015) ق صد تنفيذ الا ستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الف ساد. وهي هئية إدارية م ستقلة تتمتع بال شخ صية المعنوية والا ستقلال المالي، تو ضع لدى رئيس الجمهورية، تحدد ت شكيلة الهيئة وتنظيمها وكيفية سيرها عن طريق التنظيم عرفها الم شرع الجزائري في القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الف ساد في المادة 18 و19. (وزارة العدل، 2006).

ومن أهم مهام هذه الهيئة: (وزارة العدل، 2006)

-اقتراح سيا سة شاملة للوقاية من الف ساد تج سيد مبادئ الدولة وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون المال العام.

-تقديم مختلف التوجيهات تخص إدارة أزمة الف ساد، للأ شخاص والهيئات العمومية والخا صة، والتعاون معها في إعداد الت شريعات والقواعد خ صو صا المتعلقة بأخلاقيات المهنة.

-إعداد برامج ت سمح بتوعية وتح سيس المواطنين بالآثار الـ ضارة الناجمة عن أزمة الفساد.

- ضمان تن سيق ومتابعة النـ شاطات والأعمال ميدانيا، بهدف إعداد التقارير الدورية للوقاية من الفساد وإدارته، وعرضها على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ج/خلية معالجة الا ستعلام المالي :هي من الهيئات الم ستحدثة في إطار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الف ساد، أن شأت لدى وزارة المالية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-127 مؤرخ في 24 محرم عام 1423 الموافق

7أفريل 2002، هي هئية خا صة وم ستقلة تتمثل مهامها في مكافحة تبيض الأموال سنة 2002، لكنها بقيت دون جدوى إلى غاية سنة 2004، حيث تم تعين أعضاء الخلية الستة وقام المشرع بتجريم والمعاقبة على الأفعال التي تشكل تبيض الأموال بمقت ضى القانون رقم 15/04 المعدل والمتمم لقانون العقوبات. (لخشين، 2021، صفحة 71)

د/اذ شاء الـ سلطة العليا لل شفافية والوقاية من الف ساد ومكافحته: بمقت ضى الد ستورالذي صادق عليه الـ شعب الجزائري في 01نوفمبر 2020، إنطلاقا من

أحكام المادة 204، تم إنشاء هذه السلطة التي تتمتع بإستقلال مالي ورقابي ولها مهام عدة، كإتخاذ التدابيرللقضاء على جرائم الفساد أو الحد منها، كما تقوم بإخطار السلطة القضائية كلما إكتشفت وقائع ذات صبغة جزائية. (حويذق و سلخ، 2022)

3/المساعدات التقنية وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء:

نصت المادة 60 على تعاون دول الأطراف في تزويد بعضها البعض حسب قدراتها بأكبر قدر ممكن من المساعدات التقنية، لا سيما لصالح البلدان النامية، في إعداد خططها وبرامجها الرامية لإدارة الفساد، وكذا الدعم المادي والتدريب. (مبروك و ذيب، 2022)

والجزائر كغيرها من الدول الأطراف تسعى إلى تطوير أدوات تعتمد على تكنولوجية حديثة ومتطورة للكشف عن الفساد وردعه، للحصول على أدلة أثناء إرتكابه، وكذا ملاحقة مرتكبيه قضائيا. (جار اللّه، صفحة 40)

خاتمة:

في الختام نخلص بأن هئية الأمم المتحدة كان لها دور بارز وهام في إدارة أزمة الفساد، من خلال تسخير مختلف أجهزتها ومؤسساتها وصلاحياتها لوضع وتجسيد اتفاقية مكافحة الفساد(UNCAC) على أرض الواقع، هذه الأخيرة التي كانت بمثابة خارطة الطريق لكل دول الأطراف، وأول صك عالمي حقيقي من خلال التعاون مع مختلف الدول، وكذا المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية للحد والقضاء على هذه الأزمة .

وتم إستخلاص النتائج التالية :

- تقع مهمة إدارة أزمة الفساد على كل الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك لقدرتها على تحديد احتياجات مجتمعاتها و ضرورة و ضع آليات بهدف تحقيق خطة **2030** للتنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة.

-إدارة أزمة الفساد لن تتم إلاّ بوجود إرادة سياسية حقيقية لصنّاع القرار مع ضرورة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وكذا القطاع الخاص في تنفيذ آليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الف ساد هي المر شد الجيد لإدارة أزمة الف ساد، فهي تحدد سيا سات و ضوابط وإجراءات للدول الأطراف في الاتفاقية كما أن نشر تقارير سنوية يعد إلتزاما قانونيا موجها أ ساسا لمعرفة مدى إلتزام الدول بتنفيذ ما جاء في الاتفاقية.

- يعد مؤتمر الدول الأطراف بمثابة منبرعام للدول الأع ضاء للتباحث حول أنجع الطرق لتنفيذ الاتفاقية وتعزيز التعاون فيما بينها لإدارة أزمة الفساد.

- تعاني الجزائر من تفشي أزمة الفساد على كافة الأصعدة والمجالات، إلاّ أنها حاولت إدارتها ومعالجة أخطرها (الف ساد ال سيا سي) بتعاون كل الجهات الرسمية وغير الرسمية كفريق واحد، والدليل على ذلك أنه بحلول عام**2020** إ ستعادة الجزائر شرعيتها على الم ستوى الداخلي والخارجي، وكذا محا سبة المتسببين في هذه الأزمة.

- مراجعة مختلف القوانين والت شريعات التي تقيد حرية التعبير وال صحافة والمجتمع المدني بحيث أ صبح ت شريعاتها تواكب كل الم ستجدات الدولية، وتم ا ستحداث مؤ سسات جديدة، كما أنها ت سعى جاهدة لا شراك الفواعل غير الرسم ية، في مختلف ا لمجالات والمؤتمرات مع المنظ مات ا لدول ية والاقليم ية وخصوصا العربية منها.

-إ ستخدام التكنولوجيا ا لحديثة والمتطورة يختلف من دول ة إلى أخرى، لكنها ت ساعد الدول للت صدي وتوحيد النظرة حول أزمة الف ساد وفق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وقد إحتفلت الأمم المتحدة باليوم العالمي لمكافحة الف ساد في دي سمبر**2022** الذي صادف الذكر العشرين لهذه الاتفاقية وكان تحت شعار" نحو عالم متحد ضد الفساد" لتسليط الضوء على الصلة الوثيقة بين إدارة أزمة الفساد والسلام والأمن والتنمية، لت صدي الجميع لهذه الجريمة بالتعاون والت شارك وك شف الثغرات المتبقية في الاتفاقية لضمان قوتها في السنوات المقبلة، بهدف السعي إلى تنفيذ اتفاقية مكافحة الف ساد(UNCAC) تنفيذا كليا وتاما، لأن ذلك يجسد لها خطة 2030 للتنمية المستدامة في كل أنحاء العالم.

قائمة المراجع:

Global Peace .(June, 2022 15) .and peace Institute for Economics *Index 2022*. تاريخ الاسترداد 02 02, 2023، من Downloads\Documents\GPI-2022-web_2.pdf.

Brademas, J., & Heimann, F. (1998, September-October 1). Tackling International Corruption;No Longer Taboo. *JSTOR, 77*, 17.

Christopher , B., Casey , D., Matthew, H., & Poonam, S. (2014). *COMBATING CORRUPTION ;Constitutional Frameworks for the Middle East and North Africa.* Retrieved from https://www.idea.int/publications/catalogue/combating-corruption-constitutional-frameworks-middle-east-and-north-africa.

Corruptiont, a. P. (2016, May 03). *Middle East and North Africa Survey*. Retrieved 02 12, 2023, from https://www.transparency.org.

Why is corruption risk management so hard? .(2016) .Elizabeth Hart *Assessing current practices in development aid*. تم الاسترداد من https://www.cmi.no/publications/file/5819-why-is-corruption-risk-management-so-hard.pdf.

Heineman, B., & Heimann, F. (2006, May/June 1). The Long War Against Corruption. *85*, p. 1.

Shahrbanou , T., & Anuradha , M. (2007). *Human Securit :Concepts and Implications.* London: Routledge.

STATES, LEAGUE OF ARAB. (n.d.). *General Secretariat, ARAB ANTI-CORRUPTION CONVENTION,*. Retrieved from https://star.worldbank.org.

UNITED .(2004) .UNITED NATIONS Office on Drugs and Crime *NATIONS CONVENTION AGAINST CORRUPTION*. تاريخ الاسترداد 15 12, 2022، من https://www.unodc.org/res/ji/import/international_standards/united_nations_convention_against_corruption/uncac_french.pdf.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. (2000). *المادة الثامنة*. تاريخ الاسترداد 15 12, 2022، من https://www.unodc.org.

إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. (2017). *مؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،*. تاريخ الاسترداد 15 02, 2023، من https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session7/V1708293a.pdf.

أحمد سليم ، أحمد صقر عاشور ، و عزمي الشعيبي. (2010). *مؤشر الفساد في الأقطار العربية:"إشكاليات القياس والمنهجية"* . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أحمد شلبي. (2012). *الفساد السياسي :أسبابه وطرق مكافحته سياسياوإداريا واقتصاديا واجتماعيا*. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). مؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. *، الدورة الرابعة،،* (صفحة ص12.). مدينة بنما: إتفاقية الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة. (04 03, 2004). *اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد*. تاريخ الاسترداد 2023، من https://www.unodc.org.

الأمم المتحدة. (2017). *تقرير مؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد*. تاريخ الاسترداد 15 02, 2023، من https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session7/V1708293a.pdf.

الأمم المتحدة. (16-20 ديسمبر, 2019). *مؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد*. تاريخ الاسترداد 15 01, 2023، من الموقع السابق.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية. (28 محرم 1442 الموافق ل16سبتمبر 2020). مشروع تعديل الدستور،مرسوم رئاسي رقم 20-251. *الجريدة الرسمية، 54*، ص-0-6.

الديوان المركزي لقمع الفساد. (19 4, 2004). ،مرسوم رئاسي رقم 04-128 ، مؤرخ في 29 صفر عام 1425،الموافق 19أفريل سنة2004 يتضمن التصديق بتحفظ على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 01 02, 2023

الديوان المركزي لقمع الفساد. (20 12, 2019). *مشاركة السيد المدير العام للديوان المركزي لقمع الفساد السيد مختار الأخضري في أشغال الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد*. تاريخ الاسترداد 1 2, 2023، من https://www.ocrc.gov.dz/a.

الديوان المركزي لقمع الفساد. (بلا تاريخ). *أشغال الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،*. تم الاسترداد من الموقع السابق.

الديوان الوطني لقمع الفساد. (13 ديسمبر, 2021). *وزير العدل يؤكد إلتزام الجزائر الكامل بإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد*. تاريخ الاسترداد 15 01, 2023، من https://www.aps.dz/ar/algerie/.

الديوان الوطني لقمع الفساد. (بلا تاريخ). *مشاركة السيد المدير العام للديوان المركزي لقمع الفساد السيد مختار الأخضري في أشغال الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد*. تاريخ الاسترداد 01 02, 2023، من الموقع السابق.

المادة الثامنة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عام 2000. (2000). تم الاسترداد من . https://www.unodc.org .

المكتب الإعلامي. (17 12, 2021). *دولة قطر تستعرض جهودها لتسهيل التعاون الدولي لتنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد*. (وزارة الخارجية) تاريخ الاسترداد 12 02, 2023، من https://www.mofa.gov.qa.

أمير محمد عمارة. (جانفي -مارس, 2012). دور التعليم في مكافحة الفساد في الدول النامية. الصفحات 85-118.

أوغستو لوبيز كلاروس. (14 05, 2014). *ست استراتيجيات لمكافحة الفساد*. تم الاسترداد من

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/futuredevelopment/six-strategies-fight-corruption.

آية رياض العبد القادر بورزان. (2021). إدارة الأزمات. سوريا: منشورات الجامعة الافتراضية السورية.

بن الشيخ, عبد الباسط; يامة, إبراهيم. (ديسمبر, 2020). التجربة الجزائرية في مكافحة الفساد بين مقتضيات التشريعات الوطنية وحتمية التكييف مع الإتفاقيات الدولية. *المجلد الثالث*، الصفحات 151-178.

جيلالي حجاج. (14 09, 2009). *تعامل الجزائر يتعارض مع ميكانيزمات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد*. تاريخ الاسترداد 15 02, 2023، من https://www.djazairess.com/alfadjr/124553.

خليفة موراد. (2019). *الفساد: المفهوم والتطور*. باتنة: منشورات مخبر الأمن الإنساني- جامعة باتنة 1- الجزائر.

رضا مهدي. (2015). الآليات الدولية والوطنية لوقاية الموظف من الفساد. *2*(1)، الصفحات 10-25.

سحر محمد أنور صالح جاد. (12, 2017). أثر فاعلية الأساليب في مكافحة الفساد الإداري. *31*(4)، الصفحات 605-565.

شريهان ممدوح حسن أحمد. (2018). جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية "دراسة مقارنة". *4*(4)، الصفحات 2-30.

عامر الكبيسي. (2005). *الفساد والعولمة "تزامن لاتوأمة"*. الرياض: المكتب الجامعي الحديث.

عائشة لخشين. (10 جانفي, 2021). مكافحة الفساد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والقانون 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. *04*(01)، الصفحات 68-82.

عبد الحليم بن مشري ، و عمر فرحاتي. (2009). الفساد الإداري:مدخل مفاهيمي. *4-5*، الصفحات 7-21.

عثمان حويذق ، و محمد لمين سلخ. (أفريل, 2022). النظام القانوني للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته. *13*(01)، الصفحات 472-485.

علي محمد جار الله. (بلا تاريخ). *كفى فسادا*. القاهرة: سما للنشر والتوزيع.

عنان , كوفي;. (2004). *اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد*. نيويورك: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة -فيينا.

عنان جمال الدين. (مارس, 2018). مكافحة الفساد في إطار الصفقات العمومية."*جريمة تعارض المصالح نموذجا*"، *3*(1)، الصفحات 1005-1020.

فاطيمة مبروك، و محمد ذيب. (2022). دور الإتفاقيات الدولية في مكافحة جرائم الفساد. *جامعة يحي فارس. المجلد 08*، صفحة 999. لمدية: مجلة الدراسات القانونية.

كارلو ماريا روسوتو، منى فريد بدران. (بلا تاريخ). *ما تحديات تحقيق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية ،من وجهة السياسات ؟*. تاريخ الاسترداد 11 02, 2023، من https://dubaipolicyreview.ae/ar/.

كوسر عثمانية، و عبد الكريم تافروت. (جانفي, 2017). استقلالية القضاء كآلية لمكافحة الفساد في ضوء الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد والتشريعات الوطنية. الصفحات 81-91.

محمد حليم ليمام. (09, 2017). الفساد النسقي والدولة الإستبدادية حالة الجزائر2016-1962. (مجلة المستقبل العربي، المحرر) *463*، الصفحات 27-40.

مختار الأخضري. (02 06, 2021). *المنظومة الوطنية في مجال استراد الموجودات (عائدات الفساد)*. تاريخ الاسترداد 02 04, 2023، من https://www.ocrc.gov.dz/ar.

مركز النزاهة في قطاع الدفاع. (2017). إدارة مخاطر الفساد والإحتيال العقاري في قطاع الدفاع. النرويج: سلسلة أدلة الحكومة الرشيدة.

هشام, عبد الكريم; شوية, مسعود;. (أكتوبر, 2020). المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد في الجزائر: نحو تبني إسترتيجية جديدة، *المجلد 12*، صفحة 71.

وزارة العدل. (2006). *قانون رقم 01-06 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته*. تاريخ الاسترداد 02 02, 2023، من يتعلق بالوقاية 06-01 قانون رقم من الفساد ومكافحته - بوابة القانون الجزائري mjustice.dz https://droit.mjustice.dz › loi_prev_lut_corrupt_ar.

وسام نعمت إبراهيم السعدي. (2020). *المجتمع الدولي ودوره في مكافحة الفساد:دراسة في آليات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد*. القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.

وسام نعمت إبراهيم السعدي. (2021). *آليات المجتمع الدولي في مكافحة الفساد-دراسة في آليات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد*. القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.

وكالة الأنباء الجزائرية. (06 ديسمبر, 2021). *الجزائر تقترح إعداد بروتوكول عربي للتعاون من أجل إسترجاع الأموال المهربة من الخارج*. تاريخ الاسترداد 15 02, 2023، من https://www.aps.dz.

وكالة الأنباء الجزائرية. (16 سبتمبر, 2021). *الوزير الأول يؤكد عزم الدولة على إسترجاع الأموال المنهوبة المهربة إلى الخارج*. تاريخ الاسترداد 08 02, 2023، من https://www.aps.dz/ar/algerie/112560-2021-09-16-14-33-16.

وكالة الأنباء الجزائرية،. (06 ديسمبر, 2021). *الجزائر تقترح إعداد بروتوكول عربي للتعاون من أجل إسترجاع الأموال المهربة من الخارج*. تاريخ الاسترداد 08 02, 2023، من https://www.aps.dz ،.